المصالح الفرنسية في القارة الافريقية بعد عام (٢٠٠٠):

أ.م.د. زياد يوسف حمد **الباحث: جهاد عباس علي**

الجامعة العراقية/كلية القانون **الجامعة العراقية/كلية القانون**

الخلاصة: ان فرنسا حافظت على علاقاتها مع دول القارة بشكل يضمن لها إستمرار نفوذها فيها ويمنحها امتيازات دولية إذ يجعلها محتفظة بمقعد دائم في منظمة الأمم المتحدة، ومن خلال الزيارات الرسيمة بين رؤساء فرنسا ودول القارة نلاحظ أن هدفها هو الحفاظ على نفوذها في القارة وتوسعته وهذا هو الهدف الأساسي لفرنسا، ولها مصالح اقتصادية كبرى ومتنوعة مع دول القارة لاسيما مع دول الناطقة بلغتها إذ إنها تهدف للحفاظ على نفوذها فيها، ومن خلال القواعد العسكرية التي تُعد ذراعها للتحرك بكل حرية في دول القارة وكذلك مستشاريها وخبرتها في التعامل مع دول القارة، فأنها تسطيع تحقيق أهدافها العسكرية وجمع المعلومات عن قدرات الأفارقة وتوسع نفوذها بإتجاه القارة ككل.

Abstract:

France has maintained its relations with the countries of the continent in a way that guarantees them the continuation of its influence in them and grants them international privileges as it keeps a permanent seat in the United Nations, and through official visits between the presidents of France and the countries of the continent we note that its goal is to maintain and expand its influence on the continent and this is The main objective of France, and it has major and diverse economic interests with the countries of the continent, especially with the countries that speak its language, as it aims to maintain its influence in them, and through the military bases that are its arm to move freely in the countries of the continent, as well as its advisors and experience in dealing with the countries of the continent,

it can achieve Its military objectives, gathering information on the capabilities of .Africans, and expanding its influence towards the continent as a whole

المقدمة:

تم تحديد المصالح الفرنسية في القارة الإفريقية في مجالات ثلاث الأول منها هو المجال السياسي كتعدد الزيارات الفرنسية لدول القارة والهيمنة عليها مما يجعلها ذات قوة في مجلس الامن بسبب التأييد الأفريقي لقراراتها وضمانها كقوة دولية في المجتمع الدولي، والمجال الثاني يتمثل بالمجال الاقتصادي وهو تصرف البضائع الفرنسية في أسوق دول القارة مما يعني توسيع الأسواق الفرنسية والبحث عن الموارد الطبيعية والهيمنة عليها وأما الجانب الثالث فهو عسكري وأمني إذ تهدف فرنسا من خلاله مكافحة الإرهاب في دول القارة والسيطرة على موقعها الاستراتيجي وبناء قواعد عسكرية كقاعدتها في جيبوتي لمراقبة الخطوط البحرية.

أهمية البحث: تمكن أهمية البحث في معرفة المصالح الفرنسية في القارة الأفريقية بعد عام (٢٠٠٠)، وهل ستعيد فرنسا أحياء ارثها الاستعماري في القارة الأفريقية.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن المصالح الفرنسية في القارة الأفريقية كثيرة ومتعددة ومتشعبة ولا ترتبط بتحقيقها بزمان معين.

اشكالية البحث: يمكن البحث في إشكالية مفادها متى ما تحقق النفوذ الفرنسي بكافة جوانبها الاقتصادية والأمنية وغيرها ستكون فرنسا مصاف الدول التي تحقق أهدافها في القارة الأفريقية.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور تم المصالح الفرنسية في المحور الأول إما المحور الثاني فكان عن الجانب الاقتصادي ودوره في تحقيق النفوذ الفرنسي في القارة الأفريقية، أما المحور الثالث فكان عن الجانب العسكر والأمني ودره في تحقيق المصالح الفرنسية هناك.

الخلاصة: ان فرنسا حافظت على علاقاتها مع دول القارة بشكل يضمن لها إستمرار نفوذها فيها ويمنحها إمتيازات دولية إذ يجعلها محتفظة بمقعد دائم في منظمة الأمم المتحدة، ومن خلال الزيارات الرسمية بين رؤساء فرنسا ودول القارة نلاحظ ان هدفها هو الحفاظ على نفوذها في القارة وتوسعه وهذا هو الهدف الأساسي الفرنسي، ولها مصالح اقتصادية كبرى ومتنوعة مع دول القارة لاسيما مع الدول الناطقة باللغة الفرنسية إذ إنها تهدف

للحفاظ على نفوذها فيها، ومن خلال القواعد العسكرية التي تُعد ذراع فرنسا للتحرك بكل حرية في دول القارة ومستشاريها وخبرتها في التعامل مع دول القارة، فأنها تستطيع تحقيق أهدافها العسكرية وجمع المعلومات عن قدرات الافارقة وتوسع نفوذها بإتجاه القارة ككل.

المحور الأول: المصالح السياسية الفرنسية في القارة الأفريقية:

تُعد فرنسا من أوائل المستعمرين للقارة الافريقية[*]، ولا تزال مستعمره للقارة رغم إستقلال الدول الافريقية[١]، والاستعمار الحالي يسمى بالاستعمار الجديد (الحديث) أي دول القارة الواحدة مثل القارة الافريقية تكون واقعة تحت السيطرة الإقتصادية للعديد من القوى الكبرى وهذا يعني إن هذه الدول تابعة لسياسة الدول الكبرى بشكل غير مباشر[٢]، وتُعد مصر الدولة الأولى للتغلغل الفرنسي في القارة إذ قامت فرنسا باحتلالها عام (١٧٩٨) وبعدها بدأ منها التوسع الفرنسي في القارة وبدء إهتمامها يزداد بالقارة رغم إنه يعود لمدة طويلة من الزمن[٣]،

---

[*]يُعد موقع القارة الأفريقية موقعًا استراتيجيًا يجعلها تختلف جوهريًا عن كل قارات العالم بكونها مجاورة لمنطقة الخليج العربي التي تُعد منبع للنفط ويُعد النفط المادة التي لا تستغني عنها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ناحية ثانية، لأهمية المواصلات والطرق بالبحرية التي تحيط بالقارة وبهذا فإن القارة الأفريقية تشكل نقطة جذب مركزية ومحورية لاهتمام، كالأمريكية، وتُعد قارة أفريقيا من المناطق الواعدة في إنتاج النفط، وأخذت الإنظار تتجه في السنوات القليلة الأخيرة صوب القارة الأفريقية كلها بوصفها أحد المنتجين العالميين للنفط وفيها أكثر من (٢١) دولة منتجة له وبـ(٤٠) نوع وفي عام (٢٠١٨) فإن إنتاج القارة الأفريقية من النفط وصل ما يُقارب الـ(١,٧٤٩,٣٠٥,٥٤٦) مليون برميل يوميا، أما احتياط القارة الأفريقية من النفط في عام (٢٠١٥) قارب الـ(١٢٨) مليار برميل، وفي عام (٢٠١٨) فأنه بلغ الـ(١,٢٥٩) مليار برميل أما في عام (٢٠١٨) فقد بلغ احتياط الغاز الطبيعي في القارة الـ(٢١٦٢,٣٧٥) ترليون متر مكعب، أما الإنتاج فقد بلغ الـ(٣٥٠٠,٣٥٤) ترليون متر مكعب إن إنتاج القارة الأفريقية من الفوسفات هو ما يُقارب الـ(٨٢٦,٨٩) طن، على وفق إحصائيات عام (٢٠٢٠)، أما الذهب، فإن إنتاج القارة الأفريقية منه بلغ ما يُقارب الـ(٣٤٠) طن على وفق إحصائيات عام (٢٠٢٠)، وانه يشكل (٩٠%) عالميًا وتستود دول القارة الاوروبية منه ما يُقارب الـ(٨١%)، وأما كميات المعادن الأخرى في القارة في ما يُقارب الـ(١,٠٩٠,٦٤٤) طن على وفق إحصائيات (٢٠٢٠) كإنتاج البلاتين الذي يشكل ما يُقارب الـ(٨١,١) من الإنتاج العالمي ويشكل الألماس ما يقارب الـ(٦١%) من الإنتاج العالمي وان هذه المعادن تشكل (٩٠%) من المعادن العالمية وان الدول الأوروبية تستورد ما يُقارب الـ(٨١%)، للمزيد يُنظر: خالد حنفي علي، الشركات العالمية.. لعبة الصراع والموارد في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (١٤٠)، أبريل٢٠٠٧، ص ص٩٠-٩١. سالي محمد فريد، تأثير الموارد الإفريقية في مسارات التنمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (٢١٦)، أبريل٢٠١٩، ص١١٢. يوسف محمد السلطان واخرون، الجغرافية الإقليمية للقارات: أسيا –أفريقيا – أستراليا، وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص٣٤١.

[١]خيري عبد الرزاق جاسم، التنافس الفرنسي–الأمريكي على القارة الأفريقية: دراسة في الأنموذج الجزائري، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد (الثاني)، ١٩٩٧، ص٨٧.

[٢]زياد يوسف حمد، التوجه الصيني نحو منطقة القرن الافريقي بعد الحرب الباردة، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (٧)، يناير/كانون الثاني٢٠٢٠، ص ص١٣-١٤،

[٣]خيري عبد الرزاق جاسم، التنافس الفرنسي–الأمريكي على القارة الأفريقية: دراسة في الأنموذج الجزائري، مصدر سبق ذكره، ص٨٧.

وإنها تتفاخر بأمبراطوريتها[*] وهذا يجعل لها السيادة في أوربا[١]، ولهذا فإنها بدأت من جديد برسم إستراتيجيتها في العالم بشكل عام وفي القارة الأفريقية بشكل خاص[٢].

وتقوم فرنسا بالعديد من الإجراءات بهدف تفعل دورها وهذه الإجراءات هي:[٣]

١.تقوية العمل مع الوزارة الفرنسية الخارجية ووزارات دول القارة الإفريقية.

٢.جعل نصيب الدول الإفريقية الأكثر نموًا والتي تطبق حقوق الانسان والديمقراطية هم الأكثر حصولاً على المساعدات الفرنسية.

تُشكل القارة الافريقية أهمية كبرى لدى فرنسا وهذه الأهمية ليست بجديدة إذ وضحها الرئيس الفرنسي الأسبق (فرانسوا ميتران) عام (١٩٥٧) بقوله "بدون أفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين، فالقارة الأفريقية كانت مجد فرنسا والدول الأوروبية كلها، ومنطقة نفوذها التاريخية"[٤]، وفي القمة الفرنسية والأفريقية التي تم عقدها عام (١٩٩٤) في فرنسا قال (إن فرنسا لن تكون هي التي تعرفونها الآن إذا تخلت

---

[*]استطاعت فرنسا خلال تاريخها الاستعماري أن تكون إمبراطورتين الأولى في القرن السابع عشر وكان ميدانها العالم الجديد والهند وجزر المحيط الهندي (موريشيوس بوربون) وقد تقوضت ركان هذه الإمبراطورية بعد هزيمة فرنسا في حرب السنوات السبع، إما الإمبراطورية الثانية فقد بدأت باحتلال الجزائر عام (١٨٣٠) التي ظلت محط أنظار الفرنسيين ولاسيما بعد أن منع مبدأ (مونرو) الدول الأوروبية من التوسع في العالم الجديد في عام (١٨١٥) وبذلك أمتنعت فرنسا عن أية محاولة للتوسع في أمريكا، والتمست التوسع في القارة الأفريقية. للمزيد من المعلومات يُنظر: الهام محمد علي، بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ افريقيا الحديث، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩، ص٢٥، ويُنظر: عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، وشوقي الجمل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء للطباعة والنشر، الرياض، ط٢، ٢٠٠٢، ص٢٦٦.

[١]خيري عبد الرزاق جاسم، التنافس الفرنسي –الأمريكي على القارة الأفريقية: دراسة في الأنموذج الجزائري، مصدر سبق ذكره، ص٨٧.

[٢]يوناس بول دي مانيال، مصدر سبق ذكره، ص٦٠.

[٣]علي عبد الحسين، الصراع والتنافس الأوروبي–الأمريكي على القارة الافريقية، مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (٤)، ٢٠٠٦، ص١٥٣.

[٤]نقلاً عن: رجاء إبراهيم سليم، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٧)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير١٩٩٢، ص١٨٤. ويُنظر: سفيان منصوري، سامي بخوش، استراتيجية الاتحاد الأوربي ثلاثية الأبعاد حيال الساحل الإفريقي: السياقات والمضامين، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة بانتة١–الحاج لخضر–، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، العدد (١)، ٢٠٢١، ص٧٥٢.

عن دورها في إفريقيا)[١]، وفي عام (١٩٩٥) اكد رئيس الوزراء الأسبق (الآن جوبيه) بـ"فرنسا يجب أن تؤكد دورها كقوة عالمية"[٢]، وإن سياستها هي ربط ما بين وزارة التعاون الدولي مع إفريقيا ووزارة الخارجية الفرنسية لأجل ضمان التوصل مع كل قضايا القارة وهذا في عهد الرئيس الفرنسي الأسبق (جاك شيراك)[٣]، وإن الرئيس الفرنسي الأسبق (نيكولا ساركوزي) قام بزيارة لحلفائه من الناطقين باللغة الفرنسية كـ(الجزائر، وتونس، والسنغال، والجابون) عام (٢٠٠٧) لأجل إحياء مشروع إقامة (الاتحاد المتوسطي) الذي يهدف إلى إنشاء شبكة للتعاون في المجالات المختلفة لا سيما مع الدول الفرانكفونية، وتؤكد على ضرورة هيمنة النخب الفرنسية على مركز صنع القرار في تلك الدول وعن طريق هذا التجمع تهدف فرنسا لتوسيع نفوذها للدول الأخرى في القارة وليس الاكتفاء بدول الفرانكفونية[٤]، ومنها النفوذ الثقافي وهو واسع في دول القارة، إذ تُعد اللغة الفرنسية هي اللغة السائدة في القارة ويبلغ نسبة المتكلمين باللغة الفرنسية أكثر من (٣٠%) من سكان القارة وتُعد اللغة الفرنسية هي الأقوى والأكثر استعمالاً في المؤسسات الأفريقية، ويوجد في القارة أكثر من (٢,١٠٠) مدرسة فرنسية وأكثر من (١,٧٠٠) مدرس فرنسي، وإن الدولة الفرنسية تخصص أكثر من (٢) مليار فرنك فرنسي لدعم الثقافية الفرنسية للقارة[٥]، وفي زيارة الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماركون) إلى دول القارة كـ(دولة نيجيريا، غانا) فإنه أكد على توسيع اللغة الفرنسية وعدم انحدارها وهذا جاء في خطبته التي قال فيها "يحب فرض اللغة الفرنسية من اجل جعل اللغة الإنجليزية هي اللغة الأولى في القارة الافريقية"[٦]، وبهذا يتوسع المجال الحيوي

---

[١]خالد عبد العظيم، القمة الفرنسية–الأفريقية وتفعيل الدور المصري في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٣٥)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير ١٩٩٨، ص٢١٤.

[٢]نقلاً عن: زبغنيو برجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى –السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجياً، مركز الدراسات العسكرية، ط٢، ١٩٩٩، ص٦١.

[٣]عبد السلام بغدادي، السياسة الامريكية تجاه افريقيا، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد(٢٠)، ٢٠٠٣، ص ص١٣–١٤.

[٤]أمنة محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

[٥]سيران قاسم محمود، العبودية وأثرها على التنمية في قارة إفريقيا/نماذج مختارة، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (٦٣)، ٢٠٢٠، ص ص٤٩٣–٤٩٥.

[6]France diplomacy, macron's soft power push in Africa is key to mak–ing france great again, visit date: 2021/3/7:
https://www.france24.com

والحضاري لفرنسا وراء البحر، وكذلك فإن فرنسا من خلال عقد القمم مع إفريقيا يكون هدفها الأساسي هو تقوية نفوذها في القارة[١].

ومن خلال حقوق الإنسان فإن فرنسا تتدخل في الشؤون الداخلية في القارة كالتدخل الفرنسي في دولة ساحل العاج[٢]، ويُعد الحفاظ على النفوذ الفرنسي من أهم أهدف الدولة الفرنسية، لهذا وفي عام (١٩٩٧) طرحت وزارة الخارجية الفرنسية مشرعًا عُرف بـ(مشروع إفريقيا) ويتضمن[٣]:

١.ضرورة إقامة أنظمة سياسية في دول القارة قائمة على المبادئ الديمقراطية.

٢.تقوية العلاقات الفرنسية–الافريقية وتقليص دور المؤسسات العسكرية في القارة.

٣.تدريب الشباب الأفريقي على وفق السياسية الفرنسية لكي يكونوا تابعين لفرنسا في المستقبل.

٤.الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني.

٥.دعم الاقتصاد الأفريقي والاهتمام بالدول التي لها موارد إقتصادية مثل دول غرب القارة.

٦.التوسع بالإنتشار الفرنسي في القارة ولا يشمل ذلك العسكريين والمستشارين.

ويؤكد (شارل جوسلان) وزير التعاون الدولي والفرانكوفونية الفرنسي، بإهتمام دولته بالقارة لأنها تضم عدد هائل من السكان ويقدر بأكثر من (مليار نسمة) وإنها غنية بالمواد المعدنية والثروات الطبيعية مما يدفع بلدي لإستغلال هذه الثروات[٤].

والذي يدل على دعم فرنسا لحماية حقوق الانسان في القارة هي عملية (سانغريس) كما تم تسميتها من قبل الاعلام الفرنسي وهي عملية أطلقها الرئيس الفرنسي السابق (فرانسوا هولاند) وتتضمن التدخل الفرنسي العسكري

---

[١]هارون باه، إشكالية اللغة في إفريقيا.. ترميم ذاكرة، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (١٨)، أكتوبر/ديسمبر ٢٠١٣، ص٦٧.

[٢]هالة خالد حميد، حقوق الإنسان في أفريقيا: الواقع والتحديات، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (٥١)، ٢٠١٨، ص١٧٠.

[٣]بدر حسن شافعي، القمة الفرنسية–الأفريقية: محاولة للتقييم، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (١٤٤)، أبريل، ص١٦٨.

[٤]سوسن حسين، العولمة.. يمكن أن تصبح فرصة العالم الثالث للتنمية والتقدم، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (١٤٦)، أكتوبر ٢٠٠١، ص٨٩.

لحماية المدنيين في جمهورية افريقيا الوسطى لكي يتم تجنب المآسي التي قد تحصل بسبب الإطاحة بالرئيس (فرانسوا بوزيريه) وكذلك فإنها تهدف للانتقال بالعملية الديمقراطية في البلاد[١]، وبهذا تعبر عن نفسها بأنها "تسعى لتحقيق رسالة حضارية وثقافية عامة، وهي مساعدة الشعوب الإفريقية على التحرر والنهضة، بحسبان أن فرنسا هي مهد الحرية والعدالة والمساواة"[٢].

وتُعد فرنسا ذات دور مؤثر في الأحداث التي جرتْ في الدول العربية في عام (٢٠١١) والتي سميت بـ(الربيع العربي) ودورها كان لجانب الأنظمة الحاكمة تارة وضدها تارة أخرى، أي الوقوف مع الأنظمة الحاكمة في تونس ومصر ولكن وبشكل مختلف في ليبيا فإنها قامت بدعم الثورة وتقديم كل انواع المساعدات من اجل اسقاط حكم (معمر القذافي)[٣]، لعلها تهدف لكسر العقوبات (الأمريكية–الغربية) وبهذا تفتح الباب امام الاستثمارات الاوربية في ليبيا ولاسيما استثماراتها[٤]، إذ انها كانت مؤيدة كانت للثورة الليبية ومناهضة لنظام (معمر القذافي) وفي (٢٠١١)، كان هدف الرئيس الفرنسي الأسبق (نيكولاي ساركوزي) وضع الدور الفرنسي في المرتبة الأولى من خلال التدخل العسكري لقيادة حلف الناتو لاسيما في الاحداث الليبية تحت غطاء (حماية المدنيين)[٥]، وقامت بتأييد الحراك الشعبي لهذا يوصف رئيس الوزراء في المجلس الإنتقالي الليبي الأسبق (محمود جبريل) إن فرنسا تهدف لتعويض خسارتها في الثورة التونسية لاسيما وإن تونس تُعد من مناطق النفوذ الفرنسي السابقة[٦]، وأعرب الرئيس الفرنسي الأسبق (نيكولا ساركوزي) عن رفض فرنسا لاستخدام أي وسيلة عنف أو قوة ضد المطالبين بحقوقهم ويجب ايقاف كل أعمال العنف في ليبيا وتحقيق الديمقراطية والحرية للشعب

---

[١]مصطفى شفيق علام، (أنسنة) القتل: التدخل الفرنسي في إفريقيا الوسطى بين العقدي والبراجماني، مجلة قراءات افريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (٢٠)، ص٤٣.

[٢]حمدي عبد الرحمن، صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

[٣]عبد الأمير الانباري، دور الاتحاد الأوروبي في دعم التغيير في ليبيا: الدوافع والمكاسب المتوقعة، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد (٦٢)، ٢٠١٥، ص١٠٢.

[٤]أحمد طاهر، العلاقات الليبية–الأوروبية: بداية جديدة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (١٥٩)، يناير ٢٠٠٥، ص١٩٩.

[5]Mikail, Barah. *France and the Arab Spring: an opportunistic quest for influence*. Fundación para las Relaciones Internacionales y el Diálogo Exterior, 2011.P.1.

[٦]مفيد كاصد الزيدي، العلاقات الفرنسية–الليبية: خلفية تاريخية ورؤية مستقبلية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد (٥٥)، ٢٠١٣، ص٤٩.

الليبي[١]، ولفرنسا إهداف ومصالح اقتصادية في ليبيا كالحصول على النفط والغاز الليبي وتملك ليبيا ما يُقارب الـ(٥٠) مليار برميل من الإحتياطي النفطي، وما يُقارب الـ(١,٥) ترليون م^{٣} من إحتياطات الغاز الطبيعي، وفي مجال تصدير الطاقة (النفط–الغاز) من ليبيا إلى فرنسا فشهدت إرتفاعات من (١٧%) قبل الحراك الشعبي الليبي إلى (٣٣%) بعده، وإن فرنسا تعتمد على الطاقة الليبية بما يُقارب الـ(٩٩%)، وفيما يخص مجال الإستثمارات فإن شركة (توتال) الفرنسية تسيطر على حقوق التنقيب عن النفط بنسبة (٧٥%)[٢].

وكذلك تهدف فرنسا لإعادة الإعمار في ليبيا لصالح الشركات الفرنسية، ومن ثم قامت فرنسا بمحاولات سياسية لإعادة التوازن في ليبيا إذ دعت لرفع تجميد الأرصدة الليبية وتمويل نفقات المجلس الوطني، وما زال الدعم الفرنسي لليبيا مستمر إذ أكد الرئيس الفرنسي السابق (فرانسوا هولاند) إستعداد بلاده التام لدعم بناء ليبيا كـ(دولة ديمقراطية)[٣]، وإن بلاده تسعى لأن يكون لها دور بارز في هذا الشأن إذ اوضحت حكومته في عام (٢٠١١) إن تكلفة الإعمار في ليبيا لا تتجاوز الـ(٢٠٠) مليار دولار ولكن هذا الرقم يتضاعف مع إستمرار التخريب في ليبيا[٤]، وإن الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) لعب دور الوسيط في الأحداث الليبية، إذ تم الاتفاق بين (حفتر والسراج) على وقف إطلاق النار وإجراء إنتخابات مبكرة[٥]، وأن البيان الصادر من الرئاسة الفرنسية "نحن واثقون من مستقبل هذا البلد ونعرف خارطة طريق المجلس الوطني الانتقالي التي تنص على مراحل متعددة في بناء الديمقراطية الجديدة، وسنكون متنبهين لكي تُنفذ خارطة الطريق هذه، وأود أن أقول نحن

[١]أحمد عبد الأمير الأنباري، دور الاتحاد الأوروبي في دعم التغيير في ليبيا: الدوافع والمكاسب المتوقعة، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.

[٢]عصام عبد الشافي، خريطة الأهداف والمصالح: ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟، تحليلات سياسية، المعهد المصري للدراسات، تركيا، ٢٤يوليو ٢٠٢٠، ص٢، ويُنظر: أحمد طاهر، مصدر سبق ذكره، ص١٩٩.

[٣]مفيد كاصد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص ص٤٩–٥١. ويُنظر: أحمد عبد الأمير الأنباري، دور الاتحاد الأوروبي في دعم التغيير في ليبيا: الدوافع والمكاسب المتوقعة، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥.

[٤]عصام عبد الشافعي، خريطة الأهداف والمصالح: ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟، تحليلات سياسية، مصدر سبق ذكره، ص٣.

[٥]نادية فاضل عباس فضلي، الصراع السياسي في ليبيا ومسارات تطوره، مجله دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد (٧٤)، ٢٠١٨، ص٧٥.

فخورن لأننا ساهمنا مع آخرين، وساهمنا في تحرير الشعب الليبي ومساعدة ليبيا للتخلص من هذا الاستبداد"[١]، وكذلك فإن فرنسا تهدف لتولي دور قيادي لها في التحول الديمقراطي[٢].

كما أن لها دور كبير في أحداث مصر وهذا الدور يظهر من خلال البيان الذي أصدرته في عام (٢٠١١) والبيان هو "تشجع فرنسا القيادات المصرية على القيام في أقرب وقت بالإصلاحات التي ستحول مصر إلى مجتمع حر ومتعدد، وستسمح لهذا البلد الكبير والصديق باحتلال كل مكانته في العالم لخدمة السلام" وفي العام نفسه تم عقد للقاء بين (محمد كامل عمر) وزير الخارجية المصرية ووزير الدولة الفرنسية الأسبق (ألان جوبيه) في فرنسا ويُعد هذا اللقاء الاول بعد سقوط نظام الرئيس المصري الراحل (محمد حسني مبارك) وتمت المناقشة حول أهمية الدولة المصرية وكيفية استقلالها وتحقيق العملية الديمقراطية فيها، وفي عام (٢٠١٢) أبدت فرنسا موقفها من العملية السلمية في مصر من خلال رئيسها الأسبق (نيكولا ساركوزي) قائلاً "نهدف لنقل السلطة التشريعية من المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى مجلس الشعب المنتخب حديثًا، هذا يشكل مرحلة مهمة في عملية الانتقال الديمقراطي التي يجب أن تتواصل حتى النهاية"[٣]، وهذا يدل على التقارب في العلاقات العلاقات المصرية الفرنسية لاسيما وإن الزيارات الرسمية بين البلدين بلغت أكثر من (٢٠) زيارة[٤]، وفيما يخص الجانب الإقتصادي فلقد بلغت التجارة بين البلدين في عام (٢٠١٦) ما يُقارب الـ(ملياري يورو) وهذا الرقم شهد زيادة في عام (٢٠١٧) إذ بلغت التجارة بينهم ما يُقارب الـ(٢,٥) مليارات يورو أي إن نسبة الزيادة هي (٢٧,٥%) بناءً على البيانات الجمركية الفرنسية[٥].

---

[١]نقلاً عن: الموقع الرسمي للدبلوماسية الفرنسية، متوفر على الرابط الاتي، تاريخ الدخول: ٢٧/٢/٢٠٢١:
https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/

[٢]عصام عبد الشافعي، خريطة الأهداف والمصالح: ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟، تحليلات سياسية، مصدر سبق ذكره، ص٥.

[٣]نقلاً عن: الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية المصرية، تاريخ الدخول: ٢٧/٢/٢٠٢١
https://www.presidency.eg/ar

[٤]صحيفة بوابة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العلاقات المصرية الفرنسية: روابط وثيقة وتقارب ملحوظ، متوفر على الرابط الاتي، تاريخ الدخول: ١٧/٣/٢٠٢١.
https://gate.ahram.org.eg/News/2539320.aspx

[٥]الدبلوماسية الفرنسية، فرنسا ومصر، تقرير متوفر على الرابط الاتي، تاريخ الدخول ١٧/٣/٢٠٢١.
https://www.diplomatie.gouv.fr

المحور الثاني: الجانب الاقتصادي:

تشكل القارة جانبًا مهمًا في الادراك الفرنسي من الناحية الاقتصادية، بسبب الطاقة والمعادن والثروات الأخرى التي تحتويها القارة وتحتاجها فرنسا لإستمرار تقدمها الصناعي والإقتصادي والعسكري وتنميتها وغيرها، لهذا أصبح النفوذ الاقتصادي من أبرز العوامل التي تهم الدول الكبرى.

وتُشكل القارة مصدرًا إقتصاديًا وهامًا لفرنسا إذ ما يُقارب الـ(مليار) شخص من سكان إفريقيا يُعدون من الطبقة المتوسطة أي إنهم سوقًا إستهلاكيًا كبيرًا لفرنسا، لا سيما وهذه الطبقة تزداد بسبب النمو الاقتصادي الكبير منذ عام (٢٠٠٠)[١]، وتُعد فرنسا ذات إستقرار في إستهلاك الطاقة (النفط والغاز)، بسبب اعتمادها الكبير على الطاقة النووية، إذ وصل إستهلاكها من النفط عام (٢٠١٠) ما يُقارب الـ(١,٨٦١) الف برميل يوميًا، وإنها تستورد ما يُقارب الـ(١,٧٤٩) على وفق إحصائيات عام (٢٠٠٩)[٢]، وإما استهلاكها من الغاز للعام (٢٠١٠) قارب الـ(٤٩,٦) مليار متر مكعب[٣]، كما أن إستهلاكها للطاقة النووية للعام نفسه قارب الـ(٤,٠٢ إكساجول(*))[٤]، وفي عام (٢٠١٥) كان إستهلاك الطاقة النووية قد قارب الـ(٣,٩٨) إكساجول[٥] وفي عام (٢٠١٩) فإنه قارب الـ(٣,٥٦) إكساجول، وبهذا تُعد ثاني مُستهلكًا للطاقة النووية بعد الولايات المتحدة الأمريكية والتي تستهلاك ما يُقارب الـ(٧,٦٠) إكساجول[٦]، وإنهما يستخدمان الطاقة النووية لإنتاج الطاقة

---

[١]المشهد الأفريقي، مجلة قراءات إفريقية، تحرير مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (٣٣)، يوليو/سبتمبر ٢٠١٧، ص١١٤.

[٢]لهب عطا عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.

[3]BP Statistical Review Of World Energy 2011, op. cit. 36.

(*) إكساجول: وحدة قياس الطاقة المتجددة كالطاقة الذرية والنووية، للمزيد من المعلومات يُنظر، تاريخ الدخول٦/١٠/٢٠٢١: https://ar.wikipedia.org

[4]BP Statistical Review Of World Energy 2011, op. cit. P.50

[5]BP Statistical Review Of World Energy 2016, British Petroleum P.I.C, 69th ,UK– London, 20016,P.52.

[6]BP Statistical Review Of Word Energy 2020, Op, Cit, P.52.

الكهربائية[١]، ونسبته في فرنسا (٧٧%)[٢]، وهو يُقارب ربع إنتاج الطاقة الكهربائية فيها يعتمد على اليورانيوم[٣]، أي إنه يشكل (٢٥%) من انتاج الطاقة الكهربائية في فرنسا[٤].

جدول (١): يوضح مؤشرات الطاقة في لفرنسا لعام (٢٠٢٠)

الطاقة / استهلاك	النفط	الغاز	الطاقة النووية
	١٦,٠٠٠(ألف برميل يوميًا)	٤٣,٤(مليار م^{٣})	٣,٥٦ إكساجول

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية:

1.British Petroleum Compang, *BP Statical Review of world Energg* (London: British Petroleum co., 2021),P.P. 18-52.

2.CIA, the world fact book, 3 March 2021 2021
https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

[١]لهب عطا عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

[٢]محمد مصطفى الخياط، الطاقة البديلة... تحديات وآمان، مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (١٦٤)، أبريل٢٠٠٦، ص١٠٤.

[٣]بول ميلي وفنست درارك، هل هو أسلوب جديد للانخراط؟ السياسية الفرنسية في افريقيا من ساركوزي إلى أولاند، دراسات عالمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط١، ٢٠١٣، ص٧، ويُنظر: إسماعيل محمد دعيس، الفائض النفطي الحالي-أسبابه وآثاره الاقتصادية-، مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية-وزارة الخارجية السعودية، الرياض، العدد (٣)، مارس١٩٨٣، ص٨٣.

[٤]أميرة محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٤٥.

وإن الشكل (١) يوضح أول عشر دول استهلاك للطاقة النووية بالعالم.

شكل (١) يوضح أول عشر دول مستهلكة للطاقة النووية في العالم على وفق إحصائيات عام (٢٠١٩).

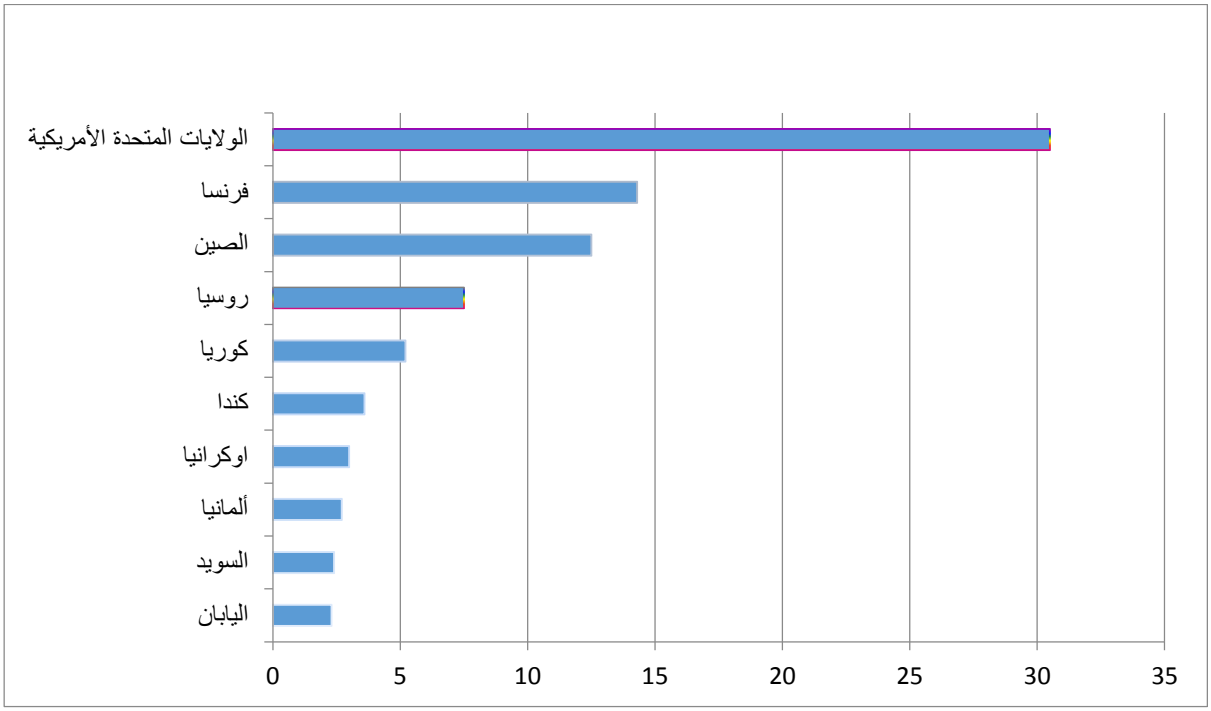

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدرين الآتيين:

1.British Petroleum Compang, *BP Statical Review of world Energg* (London: British Petroleum co., 2021), P.46.

٢. لهب عطا عبد الوهاب، دراسات في الطاقة –أمن الامدادات والمخاطر الجيوسياسية–، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، مملكة البحرين، ط٢، ٢٠١٢، ص٧٧.

ومن الجدول (١) نُلاحظ عدم إنتاج فرنسا من النفط والغاز وعدم إمتلاكها الإحتياط منهما، ونُلاحظ من الشكل (١) إنها إستهلاكها من لليورانيوم بنسبة كبيرة أي مأ يُقارب الـ(٣,٥٦) وهذا يشكل الـ(١٤,٣%) كما تهدف لتأمين مصادر الطاقة بما فيها (النفط والغاز والمعادن الاخرى) لكي تضمن إستمرار صناعتها ودعم إقتصادها وهذا يعني إنها تحتاج إلى الحصول على الطاقة النووية وكذلك إحتياجها لمادة اليورانيوم، والتي تتوفر القارة الافريقية مما يستدعيها عدم التخلي عن القارة.

ولتأمين تلك الموارد الأولية تعتمد فرنسا على آليات عديدة من ابرزها التجارة البينية، إذ تسعى لإستمرار علاقتها التجارية مع الدول الإفريقية وتحافظ على نفوذها في دول القارة[١]، وهي تُعد في مقدمة الدول الكبرى من ناحية التعامل مع تلك الدول، وهذه القارة هي مجالها الحيوي وركيزتها في التأثير بالنظام الدولي من ناحية التوازن مع الدول الاخرى، لانها تعتمد على إرثها الإستعماري كونها صاحبة أكبر المستعمرات في القارة، ولكي تسيطر عليها من الناحية الاقتصادية، فإنها أنشأت منظمة نقدية مشتركة هي (منظمة الفرنك) بها إستطاعت السيطرة ومراقبة إقتصاد دول القارة[٢]، وتُعد الدولة الأولى في إستيراد المواد الخام من الدول الفرانكفونية وهذه الدول هي المصدر الأول لفرنسا فهي تزودها بكميات كبيرة من اليورانيوم كدول (النيجر، الغابون) وكذلك الفوسفات كدول (السنغال، توغو) وكما أن دول المنطقة تلك تزود فرنسا بأكثر من (١٨) مليون طن من النفط سنويًا[٣]، وكذلك تزودها تونس والمغرب والجزائر بثلث احتياجاتها من الفسفور[٤]، وتقدر التجارة البينية بين فرنسا ودول القارة بما يُقارب الـ(١١) مليار دولار سنويًا ومعظمها من المواد الخام[٥]، وأما الصادرات الفرنسية لدول منطقة الفرامكفونية فإنها تُقارب الـ(١٣،٥) مليار دولار سنويًا وهذا يجعل فرنسا أول دول مصدرة للمنطقة بالعالم[٦]، كما إن الصادرات الفرنسية إلى إفريقيا وجنوب الصحراء شكلت ما يُقارب الـ(٢,٤%) أي إنها تبلغ أكثر من (١١,١) مليار يورو على وفق إحصائيات عام (٢٠١٧)[٧]، ومن خلال التجارة البينية بين دول القارة وفرنسا نُلاحظ إحتفاظها بمستعمراتها السابقة ولعل الموارد الأولية (النفط واليورانيوم) هما مصدر هذا الاحتفاظ،

---

[١]أياد عبد الكريم مجيد، إثر الثروات النفطية في التنافس الدولي على القارة الأفريقية في الثروات النفطية في أفريقيا، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد (٦٨)، ٢٠١٠، ص ص١٣-١٤.

[٢]إزهار محمد عيلان، إفريقيا وقضية الاستثمارات الأجنبية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (١٠٥)، ٢٠٠٤، ص١.

[٣]أياد عبد الكريم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب أفريقيا بعد الحرب الباردة (نيجيريا) أنموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص١٥٨.

[٤]جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

[٥]بدر حسن شافعي، القمة الفرنسية-الأفريقية: محاولة للتقييم، مجلة السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص١٦٧.

[٦]جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

[7]France diplomacy, press room, visit date, 2021/3/7:
https://www.diplomatie.gouv.fr/en/

لإن معامل الذرة النووية فيها تعتمد على هذه الموارد وكذلك تُعد هذه الدول سوق لتصريف البضائع الفرنسية[١]، كما قامت بإحتكار شراء اليورانيوم في النيجر، إذ إنها عدت (حركة النيجريين من اجل العدالة) بإن لها علاقة مع (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) وبهذا فإن فرنسا تتدخل عسكريًا لدحر الإرهاب بمقابل أخذ مناجم اليورانيوم النيجيري[٢].

قامت فرنسا بشراكة العديد من الدول الأفريقية من خلال الاتفاقيات وسميت بـ(الشراكة من اجل تنمية إفريقيا)، وكان أول اجتماع لهم في (٨/شباط/٢٠٠٢) في باريس في قصر الاليزية إذ حضرها (٣٩) رئيس دولة إفريقية[٣].

وتُعد الاستثمارات الفرنسية في القارة من إحدى الأدوات الفرنسية للسيطرة على إقتصاديات مناطق نفوذها، ففي دول الفرانكفونية وساحل العاجل والغابون والسنغال، فان إستثماراتها هي الاكبر[٤]، وتحتل المرتبة الأولى بين دول العالم، إذ بلغت إستثماراتها ما بين المدة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠١١) أكثر من (٢) دولار ويشكل ما يُقارب نسبة (٥٠%)[٥]، وقامت بالعديد من الإجراءات لتوسيع إستثماراتها في القارة من جهة وتعزز التعاون الإقتصادي ولاسيما في منطقة الفرنك من جهة أُخرى، وإنها بإعتمادها على المبادئ الآتية:

١.إعطاء الحرية لنقل رؤوس الأموال من فرنسا إلى الدول الافريقية وبالعكس.

٢.إعطاء التسهيل الكامل للتحويل من الفرنك الأفريقي إلى الفرنك الفرنسي، ومن خلاله إلى جميع العملات الأخرى، وهذا يختص بالعملة الأفريقية وهذا يقابله إلزام البنوك الأفريقية بإيداع ما يُقارب الـ(٦٥%) من

---

[١]خيري عبد الرزاق جاسم، التنافس الفرنسي -الأمريكي على القارة الأفريقية: دراسة في الأنموذج الجزائري، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.

[٢]بوبيبة نبيل، التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للازمة الترقية: بين الأمننة والأغغنة، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، مركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (١)، مارس ٢٠١٨، ص١٥٤.

[٣]خلود محمد خميس، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٤، ويُنظر: محمد البشير أحمد موسى، حقوق الإنسان والحكم الرشيد في المجتمعات الإفريقية، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، العدد (٣٢)، أبريل-يونيه٢٠١٧، ص٨٩.

[٤]أياد عبد الكريم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب أفريقيا بعد الحرب الباردة (نيجيريا) أنموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨.

[٥]ريم أبو حسين، الحدود الهشة وانتشار الإرهاب في إفريقيا، مجلة متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، العدد (٥)، أغسطس٢٠٢٠، ص ص٢٤-٢٦.

أموالها في البنك المركزي الفرنسي، مما يجعلها المسيطرة على أكثر من ثلثي أموال دول منطقة الفرنك الأفريقية، ويجعلها المسيطر على التجارة البينية بينها وبين دول القارة بشكل عام ومنطقة الفرنك بشكل خاص[١].

٣.ثبات سعر التحول من الفرنك الفرنسي إلى الفرنك الأفريقي وهذا إلى يؤدي تطابق القيمة الإسمية مع قيمة السوق[٢].

٤.تقسيم منطقة الفرنك الأفريقي إلى ثلاث مناطق فرعية، ولكل منطقة بنك مركزي لإصدار العملة. وهي: البنك المركزي لدول غرب أفريقيا(CBWAC)، وبنك دول وسط أفريقيا(BMAC).

٥. والبنك المركزي لجزر القمر والمايوت (CBMCI)[٣].

وهناك إستثمارات فرنسية في قطاع المصارف وشركات التامين، إذ بلغ عدد المصارف الفرنسية في القارة ما يُقارب الـ(٦٨) مصرفًا وبملغ (١٢) مليار دولار[٤]، وتُعد فرنسا من الدول المقدمة للمنح والمساعدات لدول القارة وبلغت مساعداتها مع بداية الألفية الجديدة ما يُقارب الـ(٣,١) مليار يورو، وهذا يشكل (٦٤%) من الناتج الإجمالي الفرنسي[٥]، وهدفها (كما تدعي) هو مساعدة الدول الأفريقية في إطار التنمية ومساعدتها للدفاع عن نفسها في النظام الدولي[٦].

---

[١]ريم أبو حسين، الحدود الهشة...، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

[٢]الافتتاحية، فرصة للتنمية لإفريقية، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (١٠)، أكتوبر/ديسمبر ٢٠١١، ص٢.

[٣]أياد عبد الكريم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب أفريقيا بعد الحرب الباردة (نيجيريا) أنموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص١٥٨.

[٤]جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، مصدر سبق ذكره، ص١٧٩.

[٥]ياسمين فاروق، فرنسا وإفريقيا ... الاتجاه نحو الانطلاق، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (١٦٥)، يوليو ٢٠٠٦، ص١٩٩.

[٦]جاك إندرياتي، حوار السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (٦٣)، ١٩٨١، ص٢١٨.

وتشكل قمة الـ(٢٥) بين فرنسا وأفريقيا التي تم عقدها في باريس عام (٢٠١٠)، جانبًا اقتصاديا مهمًا لأنها تضمنت خمس ورشات عمل على مستوى الوزراء المعنيين وهي[١]:

١.مساعدة الدول الأفريقية على تعزيز قوانينها بهدف تشجيع القطاع الخاص وكذلك تمويلها لكي توسع إنتاجها ونموها وتحسين قدراتها.

٢.العمل على بناء وتحسين القدرات التنافسية للشركات الأفريقية والعمل على التدريب المهني فيها.

٣.المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات والمؤسسات في إطار يضمن للأطراف إن تخرج رابحة.

٤.السيطرة على مصادر الطاقة الأفريقية عن طريق الإستثمار في قطاع الطاقة، وزيادة عدد شركاتها فيها لكي يكون الاقتصاد الأفريقي في مستوى عالٍ.

٥.زيادة التعاون الفرنسي مع المهاجرين الأفارقة المقيمين فيها بهدف إنشاء شركات ورفع معدل الإستثمارات الفرنسية في بلدانهم الأصلية، وهذا يُساعد في رفع التنمية الاقتصادية.

إن ما تدفعه فرنسا من مساعدات يعود اليها عن طريق السيطرة على الموارد الإولية في القارة، كون ما تدفعه لم تخسر شيء منه كونه عائد اليها عن طريق السيطرة على مواردها[٢]، ففي عام (٢٠١٨) تم إطلاق مبادرة (الإنمائية) من قبل فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والبنك الدولي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبلدان الساحل وهدفه الأساسي هو تنفيذ أكثر من (٥٠٠) مشروع يبدأ من عام (٢٠١٨) وينتهي في عام (٢٠٢٢) ويكلف أكثر من (٦) مليارات يورو[٣].

وتُعد الشركات الفرنسية كـ(توتال فينا الف) مسيطرة على ما يُقارب الـ(٧٥%) من انتاج دولة الكاميرون النفطي، وتمتد تلك سيطرتها لدول أخرى كالغابون[٤]، وأما شركة (ترانزيترا) فأنها مسيطرة على مادة (الكولتان

---

[١]رسل ياسين مزعل العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٨.

[٢]خيري عبد الرزاق جاسم، التنافس الفرنسي–الأمريكي على القارة الأفريقية: دراسة في الأنموذج الجزائري، مصدر سبق ذكره، ص ص٨٨–٨٩.

[٣]ريم أبو حسين، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

[٤]خيدر محمد كريم، الصراع على موارد الطاقة في العالم حالة النفط الافريقي، إطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر٣، ٢٠١٤، ص١٢٠.

التنتاليوم) الذي يُعد من المعادن النادرة وتحتويه الكونغو بكميات هائلة[١]، وشركة (أريفا) الفرنسية من جانبها تدير عمليات إستخراج اليورانيوم في النيجر والتي تُعد من اكبر المنتجين لليورانيوم في العالم[٢]، وقامت الشركة باستثمار ما يُقارب الـ(٢٠٠) مليون دولار أمريكي في مشروع (باكوما) الذي يستهدف استخراج اليورانيوم في القارة والذي بدأ عام (٢٠١٠) على أن يصل الانتاج إلى ما يُقارب الـ(١,٢٠٠) طن/للسنوات القادمة بحلول عام (٢٠١٥)[٣]، وإما في شرق القارة وتحديدًا في إثيوبيا فإن شركة (Alstom) الفرنسية هي المسؤولة عن توريد التوربينات ومولدات الطاقة من فرنسا إلى إثيوبيا ووقعت مع الجانب الإثيوبي على شحنة توربينات بما يُقارب ربع مليار دولار[٤]، كما تسيطر شركة (إلفا) الفرنسية على الإنتاج النفطي في الجابون، كما إنه في عام (٢٠٠٧) إستحوذت قرابة (١٥٠) شركة فرنسية على (٦٨%) من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في القارة[٥].

تُعد فرنسا ثاني اكبر مصدر لدول القارة، وثالث اكبر شريك تجاري مع دول القارة إذ يبلغ استثماراتها (٣٠%) من الاستثمارات الأجنبية في شمال القارة و (٢٠%) في المغرب، وهذا يعني إن الاستثمارات الفرنسية بين عامين (٢٠١٤-٢٠١٧) زادت بما يُقارب الـ(٦%)، إذ بلغت في أنغولا ما يقارب الـ(٨,٧) مليار يورو، وفي نيجيريا وأكثر من (٨,٦) مليار يورو، وإما في جنوب القارة بلغت من (٢,٥) مليار يورو، وفي ساحل العاج (٢,٣) مليار يورو والسنغال (٢,١) مليار يورو، وتُعد كينيا وبوركينا فاسو من أكبر المستفدين من تلك الإستثمارات إذ بلغت أكثر من (٥١%،٢١%) تواليًا[٦].

---

[١]خالد حنفي علي، الشركات العالمية.. لعبة الصراع والموارد في إفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

[٢]طيبي محمد بهاشمي الأمين، وصافو محمد، إزمة الطوارق وتداعياتها على الأمن القومي للجزائر، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز العربي الديمقراطي، برلين، العدد (٥)، أذار ٢٠١٩، ص٢٦٢. ويُنظر: بوريبية نبيل، مصدر سبق ذكره، ص١٥٦.

[٣]مصطفى شفيق علام، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

[٤]محمد عبد العظيم مصطفى، سد النهضة "الملف الأكثر تعقيداً في القارة والأخطر على مصر"، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المركز العربي الديمقراطي، برلين، العدد (٩)،٢٠٢٠، ص١٥٦.

[٥]راوية توفيق، الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية، مجلة قراءات إفريقية، مركز المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (٢٠)، أبريل/يونيو ٢٠١٤، ص٢٩.

[6]France diplomacy, press room, visit date, 2021/3/7:

https://www.diplomatie.gouv.fr/en/

يعتزم الرئيس الفرنسي (إيمانيل ماكرون) إدخال تغييرات جذرية في العلاقات الفرنسية–الإفريقية لكي يعيد بناء السياسة الفرنسية كون القارة هي المنطلق لدولته فيها، إذ صرح "أنا مُصِرْ على إستقرار الدول، وحتى في حال عدم إلتزام بعض الدول بمبادئنا" وأشار إلى دول القارة "إفريقيا تستحق الاحترام والتقدير"[١].

المحور الثالث: المصالح الفرنسية في الجانب العسكري والأمني:

يأخذ التواجد العسكري الفرنسي في القارة صور متعددة، كالتواجد بصورة قواعد عسكرية، والقيام بعمليات خاصة من قبل الجنود الفرنسيين، ولا ينحصر بهذه الأمور فقط بل يشمل تدريب الجنود الافارقة ايضًا، وتزويدهم بالسلاح والدعم اللوجستي.

تتميز العلاقات الفرنسية الافريقية بالترابط المباشر، وإن النفوذ الفرنسي يتمثل بقواعد عسكرية في دول متعددة مثلا دول (ساحل العاج، وتشاد، وجيبوتي، ورواندا، والجزائر، والغابون) ورغم إنحصار التواجد الفرنسي في القارة في عهد (شيراك وميتران) إلا إنه إنتعش في عهد الرئيس الفرنسي الأسبق (نيكولا ساكوزي) إذ سعى لإعادة الإرث الفرنسي وهذا يتضح من خلال زياراته لأكثر من دولة أفريقية خلال شهر واحد فقط في عام (٢٠٠٧)[٢].

يُعد النفوذ العسكري الفرنسي في القارة هو الأكبر أوروبيًا فهي عكس الدول الأوروبية الأخرى كـ(بلجيكيا، والبرتغال، وإسبانيا...وغيرهم) إذ ظل الأثر الفرنسي العسكري باقيًا في القارة حتى بعد استقلال الذي شهدته الدول الافريقية وبسببه حافظت على مصالحها الاقتصادية إذ إنها تملك في القارة قبل حقبة الإستقلال ما يُقارب الـ(مائة) قاعدة عسكرية[٣].

وبعد عقد التسعينات وما صاحبه من إرتفاع في التكلفة في بناء القواعد العسكرية والتطور التكنولوجي في الوسائل العسكرية إنحسرت تلك القواعد إلى اقل من (٦) فقط[٤]، ورافق تقليص تلك القواعد تقليص الجنود

---

[١]نقلاً عن: المشهد الإفريقي مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.

[٢]رسل ياسين مزعل العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠.

[٣]إجلال رأفت، السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة الدراسات الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (١٤٥)، ٢٠٠١، ص١٠.

[٤]يوناس بول دي مانيال، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

الفرنسيين فيها إذ قل عددهم من (٥٨,٥٠٠) ألف عسكري في ستينيات القرن الماضي إلى (١١,٣٠٠) ألف جندي فرنسي في القارة في تسعينيات القرن الماضي[١]، وإنها تحتفظ بقواعدة عسكرية متعدد، مما يسمح لها بالتحرك والتدخل في شؤون القارة في الأوقات الحرجة[٢].

وللقاعدة العسكرية الفرنسية في جيبوتي[٣]، أهمية خاصة من ناحية مراقبتها للمدخل الجنوبي للبحر الأحمر وهو الممر المائي البالغ الأهمية على المستوى التجاري والأستراتيجي لأنه مجاور للسعودية وقربه من جميع دول الخليج وكذلك يربط خطوط التجارة العالمية بين شرق أسيا وأفريقيا والشرق الأوسط[٤]، ويتوافق تقليص الأعداد العسكرية الفرنسية في القارة مع السياسة الخارجية الفرنسية إذ إنها تركز على الجانب الكيفي وليس الجانب الكمي، وهذا الانسحاب الفرنسي لا يعني فتح المجال إمام الدول الأخرى بل إنها تعمل معهم بشكل لا تؤثر على المناطق الفرنسية[٥]، وحسب رؤيتها فإن هذه السياسة ستكون اكثر فعالية وأكثر قبولاً وهذا يعني عدم التراجع الفرنسي ولاسيما وإن العسكرين الفرنسين سيكون معهم خبراء ومستشارين[٦].

وفيما يخص محاربة الإرهاب فإن فرنسا قامت بعملية (سرفال أو القط المتوحش) عام (٢٠١٠) في مالي والتي تنص على السيطرة على العمليات الهجومية المنفذة من قبل المنظمات الإسلامية المتطرفة (الإرهابية) لتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل، وفي عام (٢٠١٢) تمت المباشرة من قبل المركز الفرنسي لهذه العملية، وفي عام (٢٠١٣) تم إطلاقُها فعليًا وهدفها الأساس هو توقف الهجمات الإرهابية والحركات المتمردة لاسيما

---

[١]أياد عبد الكريم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب أفريقيا بعد الحرب الباردة (نيجيريا) أنموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص١٦٤.

[٢]ندوة، أفريقيا اليوم: قضايا داخلية وخارجية، القاهر (١-٢فبراير ٢٠٠٠)، مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (١٤٠)، القاهرة، أبريل ٢٠٠٠، ص٢٣١.

[٣]راوية توفيق، السياسة الفرنسية في إفريقيا.. الإدارة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

[٤]إجلال رأفت، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

[٥]بدر حسن شافعي، القمة الفرنسية-الأفريقية: محاولة للتقييم، مجلة السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص١٦٧.

[٦]عبد الحميد العيد الموساوي، مصدر سبق ذكره، ص١٩٣.

في مدنية (كونا) في مالي[١]، كما ان فرنسا أرسلت (٤,٠٠٠) مقاتل متمرس إلى مالي[٢]، واعلنت وزارة الدفاع الفرنسية عن مشاركة ما يُقارب (١٠) ألف جندي فرنسي، يتمركزون غرب القارة لمواجهة القرصنة[٣]، وكذلك عززت فرنسا من قواتها في (مالي) ضد حركة (أنصار الدين) المرتكزة فيها[٤]، وإنها باعت لمصر (٢٤) طائرة من طراز (رافال) وغيرها من صفقات عسكرية تقارب الـ(٥,٧) مليار دولار منها طائرات مروحية من طراز (ميسترال) بقيمة (٩٥٠) مليون يورو في عام (٢٠١٥)[٥]، وأشار الرئيس الفرنسي (إيمانيل ماكرون) إلى عزمه في إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة ظاهرة الإرهاب وشدد على المطالب الأمنية والقضاء على (الفقر والتقشف) المسببات لتلك الظاهرة والإهتمام بالحكم الرشيد، وحقوق الانسان، والمبادئ الديمقراطية[٦].

وفيما يخص الإتفاقيات الدفاعية بين فرنسا ودول القارة، فقدتم توقيع العديد من اتفاقيات الدفاع مع عدد من الدول الافريقية ومنها (الكاميرون، وإفريقيا الوسطى، وجزر القمر، وساحل العاج، وجيبوتي، الجابون، والسنغال، وتوجو) ولها إتفاقيات تدريب وتعاون عسكري مع هذه الدول وغيرها مثل (رواندا، ووبوروندي، والكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية)[٧].

---

[١]عبد العزيز العيوطي، إبعاد السياسة الخارجية الإسبانية تجاه إفريقيا، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد (٨)، إيار ٢٠٢٠، ص١٠١. ويُنظر كذلك: طيبي محمد بهاشمي الأمين، وصافو محمد، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٢.

[٢]بول ميلي وفنست درارك، مصدر سبق ذكره، ص٩.

[٣]راوية توفيق، السياسة الفرنسية في إفريقيا.. الإدارة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية، مصدر سبق ذكره ص٣١.

[٤]محمد تفسير بالدي، لمحات عن الاستشراق الأفريقاني، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، لندن، العدد (٤٤)، إبريل٢٠٢٠، ص١١٩.

[٥]سلوى بن جديد، السياسة الفرنسية تجاه الإرهاب بين إفريقيا والشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (٢٠٤)، أبريل٢٠١٦، ص١٢٥

[٦]المشهد الإفريقي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.

[٧]راوية توفيق، السياسة الفرنسية في إفريقيا.. الإدارة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

وعليه فان القواعد العسكرية الفرنسية تُعد ذراع فرنسا للتحرك بكل حرية في دول القارة من خلال مستشاريها وخبرتها في التعامل مع دول القارة، وكذلك فأنها تستطيع تحقيق أهدافها العسكرية وجمع المعلومات عن قدرات الافارقة.

الخاتمة:

مما تقدم يمكن القول إن الاهداف السياسية هو تحقيق الديمقراطية وحقوق الانسان في دول القارة بهدف تحقيق مصالحها وتطوير علاقاتها مع القائدة الافارقة بما يخدم مصالحها وأما أهدافها الاقتصادية فتتمثل بالوصول لمصادر الطاقة والسيطرة عليها بشكل كامل وبكافة الوسائل والطرق كالشركات والاستثمارات إذ من خلالها تتمكن من السيطرة على الأسواق الأفريقية وتكون صادراتها بالمرتبة الأولى، وصرف بضاعتها، ويكون لديها كافة البيانات المتعلقة بنهوض القارة وبهذا تكون تابعة لها وهذا يعني السيطرة الفرنسية عليها، ومن ناحية الوسائل السياسية المتمثلة بنشر الديمقراطية وحقوق الانسان وعن طريق العولمة تنشر مبادئها وهذا يعني تغلغلها في قلب القارة الافريقية والسيطرة عليها، وكذلك فأنها ومن خلال عقد الاتفاقيات مع دول القارة تهدف إلى مكافحة الإرهاب ونشر الإستقرار في دول القارة بإجمعها وبما إن مكافحة الإرهاب يكون من خلال القوات الفرنسية وحتى تدريب الجنود الأفارقة فإنها تستطيع التغلغل فيها والتحرك بحرية مطلقة.